

ملك المغرب يدعو البرلمانيين والبنوك إلى الانخراط في التنمية

تحميل الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية مسؤولية توفير شروط نجاح التحديات الاقتصادية

مثلت مسألة بناء مغرب التقدم والتنمية، والتجاوب مع تطلعات المواطنين، أهم الرهانات التي ركز عليها العاهل المغربي الملك محمد السادس خلال خطاب ألقاه في افتتاح السنة التشريعية الجديدة، داعيا المؤسسة التشريعية والجهاز التنفيذي، والقطاع الخاص، ولاسيما القطاع البنكي، للانخراط في الجهود الوطني التنموي، والمساهمة في إنجاح المرحلة الجديدة.

والمشاريح، سواء على المستوى الوطني، أو الجهوي أو المحلي. وحمل الملك محمد السادس البرلمانيين، مسؤولية جودة القوانين، التي تُؤطر تنفيذ المشاريع والقرارات، على أرض الواقع، وجعلها تعكس نبض المجتمع، وتلبي تطلعات وانشغالات المواطنين.

ويبقى تنفيذ القرارات المتخذة، وجودة المشاريع المبرمجة رهينة توفر الموارد الكافية لتمويلها، وفق خطاب الملك محمد السادس الذي شدد على ضرورة الإعداد الجيد، لمختلف البرامج والمشاريح، وخاصة التمويل. وبعده الخطاب الملكي بمناسبة امتداد المرحلة الجديدة التي دعا إليها الملك محمد السادس في خطاب العرش يوم 29 يوليو الماضي، فالملك يستمر في رسم توجهات واليات العمل في المرحلة الجديدة ويدعو إلى الوحدة واليقظة، ويوجه رسائل مباشرة إلى البرلمان والحكومة وباقي الفاعلين، هذه الرسائل تتمثل أهمها في تنبيه الأحزاب السياسية الكوينة للحكومة إلى تجاوز الصراعات والخلافات وأن يكون ما تبقى من الولاية البرلمانية مجالا لتزليل كل الإشغالات بعيدا عن الصراعات السياسية الانتخابية، فالخطاب هنا تنبيه مباشر إلى مكونات الأغلبية الحكومية.

ويضع الخطاب الملكي الحكومة والبرلمان أمام مسؤولية توفير شروط نجاح المرحلة الجديدة التي يدخلها المغرب، فالحكومة والبرلمان أمام عام التحديات الاقتصادية والتنموية. ويدعو الملك الحكومة والبرلمان إلى ممارسة اختصاصاتهما، وذلك بأن تعمل الحكومة على تقديم المخططات والتفويض والتتبع، وأن تقوم الإدارة لكونها الأداة التنفيذية للحكومة بتوظيف كل الوسائل وتقديم المعطيات داخل هذه المرحلة التنموية الجديدة، ومقابل ذلك يدعو الملك محمد السادس البرلمان إلى القيام بادواره المتمثلة في التشريع ومراقبة الحكومة وتقييم السياسات العمومية، ومطلوب من الحكومة والبرلمان والإدارة الاشتغال داخل المعادلة الدستورية القائمة على ربط المسؤولية بالمحاسبة.

ويطلق الخطاب الملكي مشروعا اقتصاديا واجتماعيا إذ يتعلق الأمر بمشروع تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.

وفي خطابه، شدد الملك محمد السادس على أن جهود الدولة وحدها لا تكفي في مجال بعث المشاريح، داعيا القطاع الخاص إلى المساهمة في عملية التنمية وخاصة القطاع البنكي والمالي، الذي اعتبره حجر الزاوية، في كل عمل تنموي، ملاحظا أن تنزيل ومواكبة المشاريح والقرارات، لا يقتصر فقط على

مباشرة تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.

ويطلق الخطاب الملكي مشروعا اقتصاديا واجتماعيا إذ يتعلق الأمر بمشروع تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.

ويطلق الخطاب الملكي مشروعا اقتصاديا واجتماعيا إذ يتعلق الأمر بمشروع تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.

ويطلق الخطاب الملكي مشروعا اقتصاديا واجتماعيا إذ يتعلق الأمر بمشروع تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.

ويطلق الخطاب الملكي مشروعا اقتصاديا واجتماعيا إذ يتعلق الأمر بمشروع تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.

ويطلق الخطاب الملكي مشروعا اقتصاديا واجتماعيا إذ يتعلق الأمر بمشروع تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.

ويطلق الخطاب الملكي مشروعا اقتصاديا واجتماعيا إذ يتعلق الأمر بمشروع تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.

ويطلق الخطاب الملكي مشروعا اقتصاديا واجتماعيا إذ يتعلق الأمر بمشروع تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.

ويطلق الخطاب الملكي مشروعا اقتصاديا واجتماعيا إذ يتعلق الأمر بمشروع تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.



ملك المغرب يحمل الجميع مسؤولية بناء البلاد

بالانخراط الإيجابي للمواطنين، وتحمل مسؤولياتهم، والوفاء بالتزاماتهم، بخصوص القروض التي استفادوا منها، معتبرا أن مؤسسات واليات الضبط والمراقبة المالية، مطالبة بتتبع مختلف العمليات، والسير على إقامة علاقة متوازنة تطبعها الثقة، بين هيئات التمويل، وأصحاب القروض.

وجاء في كلمة الملك محمد السادس تكبير بالمسؤولية الاجتماعية للمقاومة المالية، وبضرورة مساهمتها في المبادرات الإيجابية، سواء على الصعيد الاجتماعي والإنساني، أو في مجال الحفاظ على البيئة، والنهوض بالتنمية المستدامة.

من جهة قال سعيد حمري، أستاذ العلوم السياسية والتواصل السياسي بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية في المحمدية أن الخطاب الملكي أعلن رسميا على انطلاق مرحلة جديدة برهانات كبرى من مخطط انخراط القطاع البنكي في قطار التنمية، وحمله مسؤولية عدم الانخراط في العملية التنموية من خلال دعم المقاولين الشباب.

ولهذه الغاية، وجه الملك محمد السادس الحكومة وبنك المغرب، للتشبيك مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، قصد العمل على وضع برنامج خاص بدعم الخريجين الشباب، وتمويل المشاريع الصغرى للتشغيل الذاتي. ودعا إلى أن يقوم المخطط التنموي على تسهيل ولوج عموم المواطنين للخدمات البنكية، والاستفادة من فرص الاندماج المهني والاقتصادي، خاصة بالنسبة للعاملين في القطاع غير المنظم. وأشاد بالتنشيط التي تحققت في هذا المجال، خلال العامين الأخيرين، حيث ارتفع عدد المواطنين، الذين فتحوا حسابا بنكيا، ثلاث مرات، وهو ما يتطلب من البنوك مواصلة الجهود، باستثمار

التكنولوجيات الحديثة، والابتكارات المالية، من أجل توسيع قاعدة المغاربة، الذين يلجؤون للخدمات المصرفية والتمويلية، بما يخدم مصالح الطرفين، وبشكل متوازن ومنصف، ويساهم في عملية التنمية. وقال الملك محمد السادس إن المخطط الاقتصادي لن يحقق أهدافه، إلا

وتوقيع العقود والاتفاقيات على الأوراق؛ وإنما هو عقد أخلاقي، قبل كل شيء، مصدره العقل والضمير. وتعتبر المسؤولية مشتركة بين جميع الفاعلين المعنيين، وفق قول الملك محمد السادس الذي دعا كل طرف إلى الوفاء بالتزاماته، والقيام بواجباته، معتبرا أن "هذا العقد لا يهم مؤسسات الدولة والمنتخبين فقط، وإنما يشمل أيضا القطاع الخاص، ولاسيما مؤسسات التمويل، والقطاع البنكي".

ويتوفر لدى المغرب قطاع بنكي، يتميز بالقوة والدينامية والمهنية، ويساهم في دعم صمود وتطور الاقتصاد الوطني ويخضع النظام المالي المغربي لمراقبة مضبوطة، تختص بها هيئات وطنية مستقلة، ذات كفاءة عالية وهو ما يعزز الثقة والمصداقية، التي يحظى بها القطاع البنكي، وطنيا وخارجيا، وفق ما ورد بكلمة الملك محمد السادس. وفي هذا الإطار، دعا الملك محمد السادس، إضافة إلى الدعم والتمويل الذي توفره للمقاولات الكبرى، إلى تعزيز دورها التنموي.

بمشاريع تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.

بمشاريع تنموي يضم الحكومة وبنك المغرب ومجموعة البنوك المغربية، وهو مشروع يهدف إلى تمويل التشغيل الذاتي، ويدعو الملك البنوك والإدارة إلى تغيير عقليتها وتمكين أكبر عدد من الشباب المؤهل من مختلف الفئات من الحصول على قروض بنكية. ويبدو أن المغرب يدخل أول مشروع اقتصادي واجتماعي في المرحلة التنموية الجديدة، المشروع يتمحور حول القطاع البنكي والمالي بوضع مخطط لدعم الشباب والمقاولات الصغرى والمتوسطة وتسهيل ولوج المواطنين للخدمات البنكية، فالأمر يتعلق بمشروع تمويل التنمية الخاصة والاجتماعية من طرف القطاع الخاص.

الاصطفاف الحزبي وراء مرشحي الرئاسة التونسية يقطع مع الولاء الأيديولوجي

هل تعلق التهم بحق القروي إذا انتخب رئيسا لتونس؟



القروي يتطلع لكسب المزيد من التعاطف الشعبي

تونس - أفرج القضاء التونسي عن المرشح للرئاسة نبيل القروي قبل يومين من انطلاق الاقتراع في الانتخابات في الخارج، وإذا تم انتخابه رئيسا للأحد فسيتمتع بالحصانة التي تفضي إلى تعليق التهم القضائية بحقه لجهة غسل الأموال. وتقول أستاذة القانون الدستوري سلسبيل القليبي "حين تعلن النتائج

ومضى اليوسفي قائلا "من العوامل التي ساهمت في توافق الأحزاب على دعم قيس سعيد نجد مسألة الاستقلالية ونظافة اليد والإيمان بالمسار الديمقراطي والدستوري إضافة إلى الطرح الاجتماعي والتنموي في علاقة بالجهات الداخلية والفئات المهيمشة وفي مقدمتها الشباب".

من جانب آخر، عبرت شخصيات وأحزاب سياسية عن دعمها للمرشح نبيل القروي حيث أعلن حزب الوطن الجديد، الذي يرأسه رجل الأعمال سليم الرياحي، دعمه لهذا المرشح في الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية. وبدوره أعلن حزب تونس بيتنا، في بيان أصدره عن مساندة للمرشح للدور الثاني من الانتخابات الرئاسية نبيل القروي عن حزب قلب تونس.

وأكد الحزب في نص البيان أن دعم نبيل القروي للرئاسة يعتبر واجب كل تونسي لا يرغب في عودة الاستبداد والحفاظ على السلم الأهلي في البلاد. وشخصيات وطنية أخرى عبرت عن دعمها لنبيل القروي، على غرار المرشح الرئاسي المستقل، عبد الكريم الزبيدي، ووزير التنمية السابق الفاضل عبد الكافي.

وقالت مصادر لـ "العرب" إن حزب تحيا تونس الذي يرأسه يوسف الشاهد لن يدعم قيس سعيد في الدور الثاني، وما زال يدرس فرضية دعم نبيل القروي في انتخابات الرئاسة تحت شعار دعم ومساندة من يمثل أقل خطورة على الدولة التونسية، وفق تصريح القيادي بالحزب مصطفى بن أحمد.

تصريح لـ "العرب" أن الدعم للمرشحين دون خيارات أيديولوجية يؤكد أن سعيد ظاهرة سياسية معقدة أعمق من شخصية سياسية تضع نفسها في مربع أيديولوجي أو سياسي ضيق. ولأول مرة في تاريخ تونس، بين الأحزاب السياسية الداعمة لسعيد هو تبنيه لخطاب مواكب للتحويلات التاريخية التي عرفتها البلاد بعد الثورة، معتبرا أن هذا المرشح أعاد المناخ السياسي إلى أجواء 2011 دون أن يسقط في مطب الصراعات الأيديولوجية المتعلقة بالهوية السياسية.

كما رأى اليوسفي أن منافس سعيد في جولة الإعادة للانتخابات الرئاسية، نبيل القروي، قد ساهم في التفاف بعض الأحزاب حول سعيد لأنها تعتبره غير داعم للثورة.

وقال إن هذا الدعم الذي حظي به سعيد من أطراف متباينة فكريا وسياسيا بين اليمين الديني المحافظ واليسار العربي والماركسي يشير إلى تأسيس جبهة 18 أكتوبر جديدة على شاكلته تلك التي تشكلت في أواخر حكم الرئيس بن علي بمنطق عقلاني وبرغامتي فوق المعطى الأيديولوجي لمجابهة استبداد وفساد النظام وقتها.

لمدينة الدولة. وبعد إعلان حركة النهضة الإسلامية واكتلاف الكرامة ذي التوجه الإسلامي وحركة الشعب القومية والحزب الجمهوري اليساري وحزب التكتل الليبرالي مساندة للرجل، دعا الحزب اليساري "الوطنيين الديمقراطيين الموحد" إلى التصويت لصالح سعيد مبررا قراره بالتمسك بالدستور وبالنهضة الحزبية وبمنظومة الحقوق والحرمان، وبالضمان من أجل تحقيق مطالب الشعب الاقتصادية والاجتماعية. وفي بيان رسمي له، أرجع الحزب اليساري قرار دعم قيس سعيد إلى كونه يدعم المسار الثوري ويرغب في القطع مع المنظومة الحاكمة.

وبدورها فسرت حركة الشعب القومية دعوتها أنصارها للتصويت لفائدة سعيد برغبتها في دعم قيم الثورة والتغيير ومحاربة الإرهاب والتكفير والولاء للأجنبي داعية كل الشباب إلى الالتفاف حول هذا المرشح. وبعد تسرب معطيات تفيد بإمكانية عقد حركة النهضة صفقة سياسية مع المرشح نبيل القروي في الجولة الثانية، جذبت الحركة دعمها للمرشح قيس سعيد، ودعوتها أنصارها للتصويت القوي له، وطبقا لذات المرشح، دعا حزب التيار الديمقراطي التونسيين للتصويت لسعيد في الدور الثاني للانتخابات الرئاسية مبررا قراره بكونه سيكون "عاميا للمسار الديمقراطي ولتكريس دولة القانون".

في هذا الشأن اعتبر الكاتب والمحلل السياسي التونسي، محمد اليوسفي، في

بسام حمدي صحافي تونسي

تونس - اتفقت في تونس عائلات سياسية متنوعة ومتباعدة في توجهاتها الأيديولوجية في خياراتها المتعلقة بدعم المرشحين للانتخابات الرئاسية في جولتها الثانية وتنازلت عن عديد الأحزاب السياسية في دعوة أنصارها للتصويت للمرشحين رغم اختلاف أطروحاتها الفكرية عن بعضها.

ولم تمنع التوجهات الأيديولوجية لأحزاب سياسية عديدة من دعم المرشح للجولة الثانية في سباق قصر قرطاج، قيس سعيد، وتلقى هذا المرشح دعما من أحزاب إسلامية ويسارية وقومية، كما لم تمنع الخيارات الفكرية لأحزاب أخرى من دعم المرشح نبيل القروي.

وأقررت نتائج الانتخابات الرئاسية في الدورة الأولى صعود المرشحين قيس سعيد (18.4 بالمئة من الأصوات) ونبيل القروي (15.5 بالمئة من الأصوات) إلى جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة.

ويرى مراقبون أن الدعم الحزبي للمرشحين الاثنين في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية اختلف تماما عن الجولة الأولى ولم يتركز على خيارات أيديولوجية بقدر ما تركز على خيارات تخص دعم المشاريح الاجتماعية والاقتصادية للمرشحين.

ودون تنسيق سياسي بينها، اجتمعت أحزاب عديدة على دعم سعيد رغم اختلافها في ما بينها في رؤيتها